

هل يراقبك الأخ الأكبر؟

تطور دور الدولة في تنظيم وإدارة ضمان الجودة

جميل سالمي

اعده لمجلس اعتماد التعليم العالي

يناير 2015

* الخبير العالمي للتعليم العالي والمنسق السابق للتعليم العالي في البنك الدولي

jsalmi@tertiaryeducation.org

www.tertiaryeducation.org

سلسلة منشورات مجموعة الجودة العالمية لمنظمة شيا لاعتماد التعليم العالي

تمت الترجمة بواسطة الشبكة العربية لضمان جودة التعليم العالي

ترجمة: جاكلين فكري

مراجعة: ا.د/نادية بدر اوي

مجلس اعتماد مؤسسات التعليم العالي (CHEA) هي جمعية مكونة من 3000 كليّة وجامعة من التي تمنح شهادات وتعرف بـ 60 منظمة اعتماد مؤسسي و برامجي وهي تعتبر المؤيد الوطني والصوت المؤسسي للجودة الأكاديمية من خلال الاعتماد.

حقوق النشر 2015 : أعدها جميل سالمي لمجلس اعتماد مؤسسات التعليم العالي وجميع الحقوق محفوظة ولا يمكن لأي جزء من هذا المنشور ان يتم نسخه او نقله بأي شكل أو بأي وسيلة سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية بما في ذلك التصوير أو التسجيل أو عن طريق نظام تخزين المعلومات و الاسترجاع دون الحصول على إذن خطي من الناشر.

جدول المحتويات

4	المقدمة.....
5	الثورة الهادئة لضمان الجودة في بدايات القرن 21.....
10	الاتجاهات الحديثة في مجال ضمان الجودة: الدور المتغير للدولة.....
11	زيادة الفحص.....
14	تحويل وتدعيم هياكل واجراءات ضمان الجودة.....
17	استخدام اليات التمويل لاغراض ضمان الجودة.....
18	رفع القيود.....
19	ضمان الجودة والابتكار.....
23	اشكال جديدة من المساءلة في التعليم العالي.....
23	استطلاعات راي عن مشاركة الطلاب.....
24	تقييم نتائج تعلم الطلاب.....
26	مراصد سوق العمل.....
27	الترتيب.....
29	المقارنة المعيارية.....
30	الخلاصة.....
33	المراجع.....

المقدمة

لاحظ الفيلسوف الفرنسي بول فاليري ان "مشكلة عصرنا هي ان المستقبل ليس كما اعتقدنا ان يكون" وهذا صحيح بشكل خاص في مجال التعليم العالي والذي هو في حالة تغير مستمر وقد نشر مؤخرا في المملكة المتحدة تقريرا استخدم صورة "انهيار ثلجي" لوصف التغيرات الجذرية التي تؤثر علي التعليم العالي في مناطق كثيرة في العالم (باربر ودونالي وريزفي، 2013) وفي الواقع هناك ثلاثة عوامل هم بمثابة قوة تحويلية تتحدى نظام التعليم العالي في جميع انحاء العالم.

اولا: تزايد عدد تحطيم العوامل يلعب دورا في تحويل النظام الطبيعي الذي تقوم به مؤسسات التعليم العالي وهذا يؤثر بشكل كبير علي كيفية ادائهم في وظائف التدريس والابحاث فالابتكارات التكنولوجية تعتبر سببا من اسباب تحطيم العوامل حيث ادت لانقلاب الفصول الدراسية علي التعليم التفاعلي وفتح الباب امام الدورات الضخمة علي شبكة الانترنت (MOOCs) والتي تصل لمئات الالاف من الطلاب في جميع انحاء العالم وظهور اشكال جديدة من المنافسة هدفها الربح وايضا ظهور المؤسسات الجامعية التي توفر المؤهلات المهنية اللازمة لاحتياجات سوق العمل وطرق الحساب الجديدة كالترتيب العالمي الذي يسمح لنا بقياس ومقارنة اداء الجامعات عبر جميع انحاء القارات (سالمي، 2013)

ثانيا: نتيجة عوامل الازمة المالية الخطيرة عام 2007 تأثر قطاع التعليم العالي في معظم مناطق العالم علي سبيل المثال في الولايات المتحدة الامريكية تم تخفيض مستوي الدعم العام للتعليم العالي بشكل كبير في كل الولايات تقريبا (ما يقرب من 48 دولة من اصل 50 دولة خلال فترة 2008-2013) وذلك تحت تأثير الركود الاقتصادي الشائع وظهرت قرارات فيدرالية لتمويل القطاعات الاخرى مثل الرعاية الصحية وعدم الرغبة في زيادة الضرائب المستحقة للدولة (ميلر، 2013) وفي اوروبا رصد اتحاد الجامعات الاوروبية انخفاض الميزانية العامة: 13 من اصل 20 من انظمة الجامعات في الفترة بين 2008 و2012 وتسعة منهم يمثلوا اكثر من 10% (اتحاد الجامعات الاوروبية EUA، 2013) وكان انخفاض الميزانية اكثر حدة في جميع انحاء العالم النامي بسبب تقادم انخفاض دخل الاسرة وارتفاع معدلات البطالة لخريجي الجامعات.

اما النوع الثالث من تلك العوامل هي العوامل التحفيزية التي تشير لتوفر تمويل اضافي كبير للتعليم العالي في عدد قليل من البلدان التي تعتبر فيها الحكومات ان للجامعات دور

مهم جدا في دعم الابتكار والنمو وانها تستحق موارد تمويلية اضافية. في معظم الحالات وتوفر تمويل اضافي هو بمثابة "مبادرة ممتازة" تهدف لتعزيز الجامعات الرائدة في البلدان المعنية علي سبيل المثال الصين والذنمارك وفرنسا والمانيا وروسيا وكوريا الجنوبية وتايوان.

وعلي خلفية تلك القوي المعقدة فان الالتحاق بالتعليم العالي استمر في زيادة سريعة في معظم انحاء العالم وقد ولد انتشار مؤسسات التعليم العالي مخاوف بشأن جودة وملائمة البرامج المقدمة وخاصة في حالة التمويل الخاص واضعا ضغطا اضافيا علي هيئات ضمان الجودة والذي يدعو اكثر للسخرية، انه حتي في حالات الانخفاض الكبير في التمويل العام للتعليم العالي فالحكومات لم تخفف مطالبها علي هيئات ضمان الجودة ومؤسسات التعليم العالي واذا كان هذا يدل علي شيء فهو يدل علي ان دور الحكومة اصبح اكثر تدخلا في السنوات الاخيرة ونمت متطلبات المساءلة بشكل ملحوظ.

وفي هذا السياق، فإن الهدف الرئيسي من هذا التقرير هو تحليل كيفية تطور التفاعل بين الحكومات وهيئات ضمان الجودة ومؤسسات التعليم العالي في العقد الماضي و بعد هذا الملخص الموجز لتاريخ ضمان الجودة ياتي الجزء الثاني من التقرير والذي يوثق تطور دور هيئات ضمان الجودة وجها لوجه الدولة في السنوات الأخيرة وتحديد التطورات الهامة والقضايا الرئيسية والتحديات الجديدة وفي حين أن التقرير يأخذ منظور عالمي فإنه ليس فيه أي محاولة لتوفير مراجعة شاملة للاتجاهات في العلاقة بين الحكومات وهيئات ضمان الجودة اما الجزء الثالث من التقرير يستكشف الأهمية المتزايدة لأشكال جديدة من المساءلة مثل الترتيب ومقاييس مخرجات التعلم ويتوصل التقرير من خلال اقتراح بعض المبادئ اللازمة لمساعدة التوصل إلى توازن مناسب بين الحكم الذاتي والمساءلة لأنها تنطبق على العلاقة بين الحكومات وهيئات ضمان الجودة.

الثورة الهادئة لضمان الجودة في بدايات القرن 21

كانت مؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ودول الكومنولث هي الوحيدة في العالم التي لديها تقليد قوي لضمان الجودة الخارجي و ظل هذا التقليد حتي عام 1980 وفي غياب الوزارة الفيدرالية للتعليم العالي كانت مهام ضمان الجودة تنفذ اساسا بواسطة هيئات الاعتماد الخاصة واستمر هذا الوضع الي ان اصبح هو الطريقة السائدة الي اليوم علي عكس ما يحدث في اماكن اخري في العالم.

قد بدأ كل هذا في التغيير في اعوام 1980 و1990 حيث قامت منظمة التعاون الاقتصادي وتنمية الدول (OECD) في معظم البلدان بانشاء شكل من اشكال ضمان الجودة التي تقرها الحكومة كما اوضح فان دام عام 2002 ان سبب التوسع السريع لضمان الجودة في هذه الفترة هو الجمع علي الأقل بين خمس عوامل كان لها دور هام في العديد من البلدان.

أولاً: الانتقال من النخبة إلى كتلة التعليم العالي أدى لمخاوف بشأن تراجع محتمل في المعايير الأكاديمية. ثانياً، فقدت أرباب العمل الثقة في قدرة مؤسسات التعليم العالي في الحفاظ على أهمية برامجها في اقتصاد تنافسي وعالمي على نحو متزايد. ثالثاً، خفضت الحكومات التمويل للتعليم العالي بسبب القيود المالية ودعوا إلى قدر أكبر من المساءلة في استخدام الموارد العامة. رابعاً، تنامي القدرة التنافسية داخل وعبر نظم التعليم العالي دعي لحاجة وجود معايير جودة ملموسة وأخيراً، بدأت الجهات المعنية بالمطالبة بمزيد من الشفافية في التعليم العالي كما لو كان الوضع في تفعيل الجودة وعلى سبيل المثال، نشرت يو اس نيوز وورلد ريبورت اول تصنيف للجامعات في عام 1983 و كان هذا استجابة لانشغال المجتمع بمعرفة المزيد من المعلومات حول أداء مؤسسات التعليم العالي.

شهدت اوروبا حملة كبيرة كنتيجة مباشرة لمشروع بولونيا الذي بدا رسميا عام 1999 حيث كان تطوير وتعزيز ضمان الجودة في جميع البلدان المشاركة في هذا المشروع هو واحد من اهم ابعاد انشطة هذا المشروع استنادا الي المبادئ الصادرة خلال بيان بيرلين عام 2003 والمعايير والمبادئ التوجيهية التي اعدتها الشبكة الاوروبية لضمان الجودة في التعليم العالي (ENQA) وقرها وزراء التعليم العالي في عام 2005 في اجتماع برغن وبحلول عام 2008 كان معظم البلدان لديهم هيئة اعتماد او تقييم عملي وكان لمنظمة التسجيل الاوروبي لضمان الجودة (EQAR) دورا قويا في التأثير علي هيئات ضمان الجودة التي ترغب في دمج أنظمة المجتمع الوطنية المعترف بها والممتثلة للمعايير والمبادئ التوجيهية وكان التقارب الناجح للوائح ضمان الجودة هو احد مخرجات بولونيا اللافتة للانتباه.

ايضا كانت البلدان الاشتراكية السابقة في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي حريصة على المشاركة في هذه العملية واليوم معظمهم لديهم نظام ضمان الجودة علي الرغم من ان قدراتهم لاتزال غير متكافئة بدليل ان العديد من هيئات تلك البلدان لم يتم قبولها كاعضاء ذوعضوية كاملة في الشبكة الاوروبية لضمان الجودة في التعليم العالي بل كانت كاعضاء تابعة فقط مثل هيئات البانيا وارمينيا والهرسك وجورجيا وكازاخستان وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ورومانيا وجمهورية سلوفاكيا .

في مطلع القرن كان هناك اقلية فقط من البلدان النامية لديها نظام رسمي لضمان الجودة واكتسبت حركة ضمان الجودة نشاطا كبيرا في السنوات الـ 15 الماضية ففي امريكا اللاتينية تأسست أول هيئة لضمان الجودة في المكسيك في عام 1991 وبعد عامين تأسست واحدة اخرى من قبل هيئة الاعتماد الوطنية في كولومبيا و في العقدين التاليين انشأت معظم البلدان في المنطقة هيئة ضمان الجودة الوطني باستثناء دول أمريكا الوسطى والتي بدأت مع هيئة الاعتماد الإقليمية و اليوم أوروغواي هو البلد الوحيد في المنطقة من دون أي هيئة رسمية لضمان الجودة والاعتماد وعلى الرغم من أن وزارة التعليم هي المسؤولة عن عمل ترخيص للجامعات الخاصة الجديدة ولكن في معظم الحالات هيئات ضمان الجودة كانت تعمل كهيئات مستقلة وكان للحكومة السيطرة المباشرة على هيئة ضمان الجودة في ثلاثة بلدان فقط وهم الإكوادور والسلفادور ونيكاراغوا.

شهدت آسيا والشرق الأوسط تطور مماثل ففي جنوب شرق آسيا أخذت اندونيسيا المبادرة في إنشاء هيئة وطنية لضمان الجودة في عام 1994 ثم على مدى العقدين التاليين قامت اغلب البلدان في المنطقة بالمثل و اليوم ميانمار هو نظام التعليم العالي الوحيد الذي بدون قسم او هيئة ضمان جودة رسمية خارجية. في العالم العربي شهد العقد الاول من القرن الجديد انشاء انظمة ضمان الجودة في 11 من اصل 17 دولة من الدول الرئيسية في المنطقة بحلول عام 2009 واصبحت اليمن بعد ذلك الدولة رقم 12 واليوم هناك خمس دول فقط بدون نظام رسمي لضمان الجودة اثنان منهم قد وصلوا الي مرحلة متقدمة في عملية تأسيس نظام لضمان الجودة وهما لبنان وتونس.

كانت افريقيا هي المنطقة الاكثر بطئا في حركة ضمان الجودة وبحلول عام 2006 كان هناك ست دول فقط قد قاموا بتأسيس هيئة كاملة لضمان الجودة وكانت غانا ونيجيريا وجنوب افريقيا من الرواد في هذا المجال وفي السنوات الثماني الماضية كان هناك تقدم مثير للاعجاب واليوم يوجد 23 دولة لديها هيئة وطنية لضمان الجودة. كان الاعلان الختامي للمؤتمر الافريقي الذي تم مؤخرا حول ضمان الجودة يحث جميع الدول التي ليس لديها نظام حقيقي لضمان الجودة ان تضع هذه المسألة من اولويتها وخاصة في ظل تزايد اهمية التعليم العالي الخاص والتعلم الالكتروني (جونجسما، 2014) ونتيجة لهذه الظاهرة، اليوم يمكن وصف البلدان في جميع أنحاء العالم على أنها تنتمي إلى واحدة من الفئات الأربع التالية:

- انظمة متقدمة ومطورة جيدا لمؤسسات التعليم العالي التي لديها نظام ضمان جودة داخلي مع التركيز القوي على تحسين الجودة ومتماشيا مع المعايير الوطنية التي حددتها

هيئات الاعتماد وضمان الجودة الخارجية وغالبا ما تكون مرتبطة باطار المؤهلات الوطنية و تمثل هذه الفئة الاقتصادية الرائدة لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .OECD

- أنظمة راسخة لا تزال تعتمد في الغالب على ضمان الجودة الخارجي حيث أن نسبة كبيرة من مؤسسات التعليم العالي لا تلبى تماما معايير ضمان الجودة الوطنية ويمثل هذه الفئة العديد من الدول الصناعية والنامية.

- البلدان التي هي في طور إنشاء وتدعيم نظامهم لضمان الجودة و تمثل هذه الفئة العديد من البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى.

- دول التي لم تنشأ نظاما رسميا لضمان الجودة و هذه الفئة تشمل عدد قليل من البلدان في آسيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والشرق الأوسط وحوالي اربع وعشرون دولة في أفريقيا.

ومن الجدير بالذكر انه في هذا الزمن الوجيز من تاريخ ضمان الجودة وبالتوازي مع انتشار هيئات ضمان الجودة الوطنية اتخذت حركة ضمان الجودة أيضا بعد دولي هام تحت دافع من مجتمع المانحين (ويلز، 2004). اولاً: في اواخر عقد 1990 تعهدت الهيئة الالمانية للتبادل الاكاديمي (DAAD) بمساعدة بلدان امريكا الوسطى الناطقة بالاسبانية علي تعزيز قدرتها علي اجراء نظام للاعتماد و نتج عن ذلك انشاء منظمات الاعتماد الأقليمي (المجلس الاعلي لاعتماد التعليم في امريكا الوسطى) في عام 2004 و كان هذا المشروع قائم علي انشاء هيئة إقليمية يمكن أن تخدم احتياجاتهم من ضمان الجودة بطريقة أكثر فعالية مما لو كل بلد كانت ستقيم نظام الاعتماد الخاص بها بوجهة نظر تحقيق كتلة حرجة من المراجعين والحد من مخاطر صراع تضارب المصالح التي تواجه دائما الدول الصغيرة ومنظمة (DAAD) تتابع حاليا نهجا مماثلا لدعم تطوير ضمان الجودة في غرب افريقيا.

ثانيا: بسبب القلق من النمو السريع للتعلم عبر الحدود وتأثيره علي الجودة قامت منظمة الامم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة (UNESCO) وبالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) لوضع مبادئ توجيهية لدعم جميع أصحاب المصلحة المعنيين في تقديم برامج التعلم عبر الحدود (الحكومات ومقدمي الخدمات وأعضاء هيئة التدريس والطلاب وهيئات ضمان الجودة والجمعيات المهنية). قد نتج عن هذا الجهد ظهور الوثيقة المشتركة التي تقدم توليفة من الممارسات الجيدة وتفتتح أدوات لرصد

وتحسين نوعية وجودة التعلم عبر الحدود من أجل حماية الطلاب من الممارسات التي هي اقل من المعايير القياسية (OECD-UNESCO، 2005).

في عام 2008 انضم اليونسكو أيضا الي مجلس اعتماد مؤسسات التعليم العالي (CHEA) وهي جمعية مهنية مسؤولة عن تنظيم هيئات الاعتماد لمعالجة مسألة تزايد الدبلومات و شهادات الاعتماد المزيفة التي تقدم شهادات لا قيمة لها وتؤثر بذلك على الآلاف من الطلاب الذين لا يدركون ما يتعرضون له من ممارسات احتيالية. سعى إعلان المنظمتين في عام 2009 لتقديم المشورة للبلدان وهيئات ضمان الجودة الحريصة على مكافحة الممارسات الغير شريفة في التعليم العالي (UNESCO- CHEA). قد نبه البيان الرسمي للمؤتمر العالمي للتعليم العالي في عام 2009 المزيد من الدول الاعضاء لخطر ظاهرة الشهادات المزيفة (UNESCO، 2009).

ثالثا: استراتيجية التعليم العالي للبنك الدولي التي نشرت في عام 2002 (بناء مجتمع المعرفة) قامت بتعريف ضمان الجودة على أنها منفعة عالمية عامة حيث قال :

" اثار العولمة وانتشار ظاهرة التعليم بلا حدود مجموعة من القضايا الهامة التي تؤثر علي التعليم العالي في جميع البلدان ولكن غالبا ما يكون هذا خارجا عن سيطرة الحكومة الواحدة ومن بين التحديات التي تواجهها الدول التي تسعى إلى بناء رأس مالها البشري المتقدم هي ظهور أشكال جديدة من هجرة العقول التي تؤدي إلى فقدان القدرة المحلية في المجالات الحيوية في التنمية وعدم وجود إطار اعتماد ومؤهلات دولية قوية و ندرة التشريعات المقبولة فيما يتعلق بمقدمي خدمة التعليم العالي الأجنبي..."

ان التطور السريع لواقع مقدمي برامج التعليم العالي وانتشاره علي نطاق عالمي والانتقال المتزايد من المهنيين عبر الحدود الوطنية وغياب البنية التحتية لضمان الجودة ونقص القدرات في العديد من البلدان النامية جعل من المهم وضع إطار دولي يحدد الحد الأدنى من المعايير الاكثر شيوعا في جميع أنحاء العالم" (البنك الدولي عام 2002، ص 98 و ص101).

واستكمالا لهذا التعريف فان البنك الدولي وضع جانبا من مصادره للمنح لدعم وتعزيز منظمة INQAAHE (الشبكة الدولية لهيئات ضمان الجودة في التعليم العالي) وهذه الجمعية تعتبر المظلة الدولية لهيئات ضمان الجودة وايضا لتطوير الشبكات الإقليمية لضمان الجودة وقد ساعدت سلسلة منح التطوير علي :

أولاً: إنشاء شبكة لآسيا والمحيط الهادئ (APQN) تليها شبكة أمريكا اللاتينية (RIACES) ثم الشبكة العربية لضمان جودة التعليم العالي في المنطقة العربية (ANQAHE) وقد تم تأسيس شبكة لأفريقيا (AfriQAN) ومناطق البحر الكاريبي (CANQATE) وهذه المنح بلغت ذروتها مع المشروع التعاوني والمبادرة العالمية للقدرات لضمان الجودة (GIQAC) بتمويلا من البنك الدولي وإدارة من قبل اليونسكو لدعم الشبكات الإقليمية وفي الآونة الأخيرة دعم برنامج التعاون الألماني والاتحاد الأوروبي تطوير (AQAN) وشبكة ضمان الجودة (ASEAN) .

وأخيراً من المهم أن نلاحظ أن هذا التحول الكبير في مشهد التعليم العالي المثير للاهتمام حدث دون إثارة الكثير من الجدل وعلى النقيض من الإصلاحات في الحوكمة والتمويل والتي في كثير من الأحيان لم يصدر عنها مناقشات ساخنة وواجهت مقاومة قوية من المجتمع الأكاديمي، قد قبلت على نطاق واسع تطوير ضمان الجودة في معظم البلدان في جميع مناطق العالم ويمكن تفسير ذلك من خلال الجمع بين قوتين رئيسيتين، الأولى: ميزان التطور في قيادة نظم التعليم العالي وهذا يعني عموماً مزيداً من الحكم الذاتي المؤسسي وتزايد الاعتماد على آليات السوق في مقابل زيادة المساءلة بما في ذلك آليات ضمان الجودة الرسمية (البنك الدولي، 2002).

ثانياً: كما هو موضح في الفقرات السابقة فإن العوامل الخارجية على المستويات العالمية والإقليمية قد أثرت بشدة على السلوكيات الوطنية والمؤسسية بينما قد أحدث مشروع بولونيا في أوروبا نقلة قوية من التقارب أما في البلدان النامية قد حفز ظهور هيئات ضمان الجودة الإقليمية وبالإضافة إلى ذلك عزز التوسع في التعليم عبر الحدود الحاجة للشعور بأهمية تنظيم ضمان الجودة في الكثير من أركان الكوكب.

الاتجاهات الحديثة في مجال ضمان الجودة: الدور المتغير للدولة

على الخلفية التاريخية المعروضة أعلاه، فإن هذا القسم يوثق الاتجاهات الحديثة في متطلبات ضمان الجودة هو من وجهة نظر العلاقة المتطورة بين الحكومات وهيئات ضمان الجودة ومؤسسات التعليم العالي و كما أشارنا في وقت سابق الغرض من ذلك ليس تقديم عرضاً شاملاً للتطورات في جميع بلدان العالم في العقد الماضي ولكن لإعطاء معنى للاتجاهات الرئيسية من خلال عدد قليل من الحالات التوضيحية.

زيادة الفحص

يمكن وصف اول تطور مهم علي انه تشديد علي متطلبات ضمان الجودة في شكل لوائح أكثر صرامة أو حتى إغلاق الجامعات في البلدان التي أثبتت فيها ان معايير ضمان الجودة ونظامها غير كافي للتخلص من المعايير المتدنية للمؤسسات وغالبا ما يأتي هذا نتيجة للانتشار السريع في مؤسسات التعليم العالي وتزايد الشكوك تجاه جودة نوعية مقدمي التعليم في القطاع الخاص وخاصة الذي هدفه هو الربح ووجود ممارسات احتيالية.

كانت أمريكا اللاتينية هي المنطقة التي بدأت مبكرا في وضع مكان لضمان الجودة ويقدم العديد من الأمثلة على هذا القصور. كما اختارت في البداية معظم البلدان إلى التركيز على الاعتماد البرامجي بدلا من الاعتماد المؤسسي ووجدت صعوبة في مواكبة النمو السريع للبرامج وخاصة في القطاع الخاص فعلى سبيل المثال في كولومبيا وبعد أكثر من 20 سنة من الجهد في مجال الاعتماد فان الجامعات المعتمدة تقدم أقل من واحد في المئة من جميع برامج الدراسات العليا وبلغت نسبة المؤسسات المعتمدة سبعة في المئة في عام 2013 وبلغت حصة البرامج المعتمدة 13 في المئة ومن المثير للاهتمام انه كان هناك 13 جامعة خاصة قد حصلت على الاعتماد على مستوى عال وذلك اكثر من نظيرتها في الجامعات الحكومية والتي حصل 9% فقط منها علي الاعتماد (OECD، 2012) و لم يعتمد في كوستاريكا سوى 63 برنامج عام 2011 و في بوليفيا حصل 74 برنامج فقط علي الاعتماد.

في عام 2012 أغلقت حكومة إكوادور 14 جامعة خاصة من اصل 26 جامعة حيث قد وضعتها هيئة الاعتماد علي قائمتها كأسوأ أداء وفي العام نفسه أغلقت الحكومة التشيلية جامعة ديل مار الخاصة لأنها ذات جودة رديئة وفي عام 2014 أغلقت وزارة التعليم الكولومبية العديد من البرامج الطبية التي تقدمها جامعة خاصة معروفة "مؤسسة سان مارتين" بسبب مخاوف جدية حول جودة التعليم وعدم الامتثال للمتطلبات القانونية والضريبية وتفكر الوزارة في اتخاذ إجراءات مماثلة ضد عدد غير معلوم من الجامعات وبيين الجدول رقم 1 أمثلة مماثلة من أجزاء أخرى في العالم وبالذات في أوروبا الشرقية وأفريقيا وشرق آسيا والتي توضح المخاوف بشأن عدم كفاية الجودة و / أو الممارسات الاحتيالية.

الجدول 1 - أمثلة حديثة عن اغلاق الجامعات

الدول	الاجراء	الاسباب
البانيا	اغلاق 18 جامعة في 2014	اصدار دبلومات مزورة
رومانيا	اغلاق ستة جامعات في 2013 واربعة في 2014	ضعف الجودة
اثيوبيا	اغلاق خمس جامعات و11 جامعة وضعت تحت المراقبة في 2011	ضعف الجودة
كينيا	مائة مؤسسة غير قانونية قد أغلقت في عام 2011. جميع الجامعات غير المعتمدة قد أغلقت في عام 2014	عدم وجود ترخيص للعمل وضعف الجودة
نيجيريا	اغلاق تسع مؤسسات	عدم وجود ترخيص للعمل وضعف الجودة
الفلبين	اغلاق كلية الاعمال الدولية في 2011	ضعف الجودة

المصادر:

Albania: http://www.ansamed.info/nuova_europa/en/news/countries/albania/2014/08/07/albania-closes-18-uni-versities-for-issuing-fake-diplomas_de759b5e-1c73-4b57-9f9e-4b6805f4e802.html

Romania: <http://www.balkaninsight.com/en/article/romania-closes-four-private-universities>

Ethiopia: <http://ethiopiaobservatory.com/2011/09/06/1768/>

Kenya: <http://www.universityworldnews.com/article.php?story=20110128230404414&query=shut+down>

Nigeria: http://www.aitonline.tv/postnuc_shuts_down_nine_universities_over_illegal_licence

Philippines: <http://www.gmanetwork.com/news/story/270293/pinoyabroad/news/pinoy-hk-students-cautioned-on-closed-economics-school>

تشيلي التي اعتبرت لسنوات عديدة واحدة من أنظمة ضمان الجودة الأكثر تقدماً في المنطقة حدثت بها واقعة تعتبر الأكثر لفتاً للانتباه فالفضائح الأخيرة اضعفت تماماً مصداقية عملية الاعتماد وكان لجنة الاعتماد التشيلي في الآونة الأخيرة تحت نيران اتهامات تضارب المصالح وعدم الاستقلال ونقص الدقة الاحترافية وقد تم سجن رئيس لجنة الاعتماد الوطني وعضو مجلس ادارة سابق للجنة الاعتماد تحت اتهامات بالتزوير وتضارب المصالح وبعد تلك الواقعة شهد نظام ضمان الجودة ككل إجراء إصلاح كبير في سياق قانون الاعتماد الجديد المقدم إلى الكونغرس.

في روسيا تم الاعتراف بأن جهود ضمان الجودة في وزارة التعليم لم تكن كافية و بدأت الحكومة في إشراك مكتب النائب العام لمراقبة الجامعات العامة ومن المتوقع ان اكثر من 700 جامعة روسية سيتم خضوعهم لعمليات تدقيق قريباً أو في العام القادم.

في المجر قامت الدولة بتقييد نطاق مسؤولية هيئة ضمان الجودة في السنوات الأخيرة و أنشأت في عام 1993 كيان لضمان الجودة المجري والذي فقد عضويته الكاملة في الشبكة الأوروبية لضمان الجودة في التعليم العالي في عام 2013 ونتيجة لقانون التعليم العالي الجديد والذي تم اعداده في عام 2011 وهذا الكيان يلعب الآن دوراً استشارياً فقط بشأن اعتماد مؤسسات أو برامج جديدة كما انه يفنقر إلى الاستقلالية المالية

في هولندا، قد تم نشر تقرير حكومي في عام 2011 يعتبر طرق ضمان الجودة الحالية غير كافية وأشار هذا التقرير أيضا الي أن وزير التعليم ينبغي أن يكون لديه سلطة إصدار أوامر إلى مجلس الجامعة في حال تم العثور على أوجه القصور الخطيرة ونتيجة لذلك فقد قررت الحكومة زيادة دور مفتشي وزارة التعليم وبالتالي اضعاف السلطة الرسمية لمنظمة الاعتماد جزئياً (NVAO) (وزارة التعليم والثقافة والعلوم الهولندية، 2011).

في بولندا، أدخلت الحكومة تعديلات على تشريعات التعليم العالي في عام 2011 لتحويل تركيز لجنة الاعتماد البولندية (PKA) من مدخلات إلى مخرجات التعلم ومن الجوانب الكمية المنظمة من قبل التشريعات الوطنية الي الجوانب النوعية².

وفيما يتعلق بالجهود المماثلة لتشديد ضمان الجودة في شرق آسيا كان من الجدير ذكر التجربة الكورية الجنوبية في عام 2011 حيث ضيقت وزارة التعليم والعلوم والتكنولوجيا

¹ http://www.mab.hu/web/doc/mabmin/External_Review_Report_300713.pdf, particularly pages 8-10, 34-35, 41.

² http://www.enqa.eu/wp-content/uploads/2014/02/PKA-review_Final-report-of-the-review-panel.pdf, page 9.

الخناق على مقدمي التعليم الخاص متدني الجودة عن طريق "تسمية وفضح" 43 مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي التي تعتبر دون معايير الجودة و هذا تم بعد إجراء تقييم شامل لـ 346 مؤسسة من المؤسسات الخاصة في البلاد (كيم، 2011) ونتيجة لذلك فقدت المؤسسات التعليمية مبلغ 143 مليون دولار من دعم الدولة السنوي الذي كان يصرف للمؤسسات وبالتالي يكون طلابهم غير مؤهلين للحصول على قروض الطلاب بعد الآن. وبعد بضعة أشهر في أوائل عام 2012 حظرت الوزارة 36 جامعة وكلية من قبول طلاب اجانب لمدة عامين ومرة أخرى بسبب الجودة المنخفضة.

على خطوط مماثلة فقد قررت حكومة اليمن في عام 2014 وقف تمويل المنح الدراسية للدراسة في المؤسسات الخاصة في ماليزيا حيث كانت الشكوي من "رداءة نوعية التعليم وارتفاع التكاليف" (تان، 2014) وكان هناك أكثر من 4000 طالب يمني يدرسون حالياً في الجامعات الماليزية الخاصة.

في تركيا كان قانون التعليم العالي الجديد الذي اقترحته الحكومة في عام 2014 يعطي الهيئة التنظيمية الوطنية للتعليم العالي (YÖK) صلاحيات إضافية بشأن ضمان جودة شهادات الدكتوراه.

الولايات المتحدة هي اخر مثال من البلاد الجديدة بالذكر في هذا الصدد ففي أواخر عام 2013 شكك مجلس الشيوخ في فعالية مفوضي الاعتماد متسائلين ما إذا كان مختلف هيئات الاعتماد صارمة بما فيه الكفاية (فيلد، 2013) ودعوا إلى تطبيق معايير أكثر صرامة وحذر من تضارب محتمل في المصالح بين المراجعين والمؤسسات التي يجري تقييمها.

تحويل وتدعيم هياكل وإجراءات ضمان الجودة

ثانياً، بالنسبة للاتجاه المتعلق بتحول هياكل وإجراءات ضمان الجودة لتحسين كيفية تنفيذ وظائف ضمان الجودة فقد اتخذ هذا على الأقل خمسة أشكال: الانتقال من اعتماد البرامج الي الاعتماد المؤسسي وجعل الاعتماد إلزامياً و تطبيق اللامركزية للاعتماد ودمج هيئات و ادارات ضمان الجودة القائمة في هيكل واحد و الدعم المستقل لهيئات ضمان الجودة.

بعض البلدان التي كانت فيها هيئة ضمان الجودة غير قادرة على مواكبة النمو السريع للبرامج وخاصة في القطاع الخاص بدأت في تقديم خيار الاعتماد المؤسسي كوسيلة تكميلية لضمان الجودة فكولومبيا على سبيل المثال، قد تحركت في هذا الاتجاه على الرغم من أن

عدد الجامعات التي حصلت على الاعتماد المؤسسي لا يزال صغيرا جدا و في المكسيك يعتمد اتحاد الجامعات الخاصة (FIMPES) على الاعتماد المؤسسي لضمان جودة التعليم التي تقدمها لأعضائها.

في الشرق الأوسط قررت وزارة التعليم العالي السعودي في عام 2013 جعل الاعتماد إلزاميا وليس اختياريًا كما كان في الماضي و قامت دولة تشيلي بالنظر في اعتماد اجراء مماثلا كجزء من الاصلاح العام لنظام ضمان الجودة المذكور سابقا.

اقتداء بمثال الولايات المتحدة علي الاعتماد اللامركزي انتقلت المكسيك من نظام الاعتماد المباشر إلى نهج التوزيع حيث تقرر الحكومة بمسؤولية هيئات الاعتماد و بدورها عن وظائف ضمان الجودة الخارجية لمؤسسات التعليم العالي و منذ عام 2002 قد أقر مجلس اعتماد مؤسسات التعليم العالي (COPAES) هيئات وجمعيات الاعتماد وفقا للمعايير العامة والذي تم تعريفها في بداية رسالتها (المبادئ التوجيهية والإطار العام لعمليات اعتماد البرامج في التعليم العالي) وهذا ما يفسر لماذا المكسيك ربما تكون البلد الأكثر تقدما في مجال ضمان الجودة في منطقة أمريكا اللاتينية على الرغم من ان التقدم كان مختلطا بين أنواع مختلفة من المؤسسات^٣.

يوجد هناك بعدا آخر من التحول الجدير بالذكر الا وهو جهود ترشيد وتعزيز بنية الرقابة في بعض البلدان التي كان لديها عدة هيئات ضمان الجودة و في عام 2012 قررت ايرلندا دمج أربع هيئات في هيئة جديدة للجودة والمؤهلات الايرلندية (QQI) لتحل محل مجلس جوائز التدريب والتعليم الاضافي و مجلس جوائز التدريب والتعليم العالي وسلطة المؤهلات الوطنية الايرلندية و دمج وظائف مجلس ادارة جودة الجامعات الايرلندية^٤ وبالمثل في النمسا انشاء هيئة ضمان جودة جديدة والتي تشكلت في عام 2014 حيث يتم فيها دمج الهيئات المنفصلة السابقة لضمان الجودة و المسؤولية عن الجامعات والمعاهد الفنية.

^٣ أكبر الجامعات العامة (بما في ذلك UNAM) هي ذاتية الحكم وعلى هذا النحو ليس مطلوبًا أن تكون معتمدة وتتراوح نسبة الطلاب المسجلين في البرامج المعتمدة من 90 في المئة من بين الجامعات العامة غير المتمتع بالحكم الذاتي ل50-60 في المئة من بين الجامعات والمعاهد التكنولوجية إلى 23٪ فقط من بين الجامعات الخاصة.

(المصدر: R. Tuirán, "La Educación Superior en México, 2006-2012: un balance (.inicial", 2013)

4 <http://www.qqi.ie/Pages/About-Us.aspx>

في ماليزيا حيث تم تعيين قسم الاعتماد في وزارة التعليم العالي مجلس الاعتماد الوطني (ليمباجا اكرديتاسي نيجارا ولان) وقد وضع في البداية مع ولاية قضائية على المؤسسات الخاصة حصرا وقد تم إنشاء القسم الثاني: شعبة ضمان الجودة وزارة التعليم العالي (QAD) في وقت لاحق لرعاية المؤسسات العامة وفي عام 2007 جمعت الوزارة كلتا الإدارتين معا تحت قسم ضمان جودة واحد ويسمى هيئة المؤهلات الماليزية (MQA)⁵

يوجد اختلافات في خيار الاندماج في البلدان التي أبقت تقليديا وظائف ضمان الجودة تحت المسؤولية المباشرة لهيئة التمويل الرئيسية وعلى سبيل المثال في باكستان مجلس التعليم العالي هو الذي يلعب دور وزارة التعليم العالي الاتحادية وهو أيضا المسؤول عن جميع وظائف ضمان الجودة وبالمثل في نيبال فان مجلس المنح الجامعية هو المسؤول أيضا عن ضمان الجودة.

وأخيرا، قد بذلت بعض البلدان جهودا لتعزيز استقلال هيئات ضمان الجودة الخاصة بهم فعلى سبيل المثال في كرواتيا، أدركت الحكومة في عام 2009 أن هيئة العلوم والتعليم العالي (ASHE) وهي هيئة وطنية مسؤولة عن ضمان الجودة تم أنشائها في عام 2005 لم تعمل باستقلالية كافية بسبب تقييد الإطار القانوني لها وقد تم انشاء قانون جديد لضمان الجودة في التعليم العالي و البحوث باعادة تعريف مسؤولياته مما يجعل ASHE هي المؤسسة الوحيدة في كرواتيا المختصة في ضمان الجودة الخارجي وإنشاء مجلس الاعتماد بوصفها هيئة مستقلة تماما تتألف من الأكاديميين والطلاب والجهات المعنية الأخرى في قطاع التعليم العالي الكرواتي⁶.

في هذا الصدد شهدت بعض بلدان الشمال الأوروبي ولا سيما الدنمارك والسويد ما يسمى بحركة البندول حيث بدأت كلا من البلدين بنظام عدم التدخل نسبيا في مؤسسات الجودة والتركيز على تحسين الجودة على المستوى المؤسسي ولكن بعد ذلك انتقلت إلى اعتماد واحدة للاعتماد المؤسسي والآخرى للجوانب النظامية الشاملة، قد عادت إلى نهج مبني على الثقة المتبادلة مما يضمن مزيدا من الحكم الذاتي لمؤسسات التعليم العالي وفي السويد فرضت الحكومة نظام ضمان جودة جديد على قطاع التعليم العالي في عام 2011 دون

⁵ <http://www.mqa.gov.my/>

⁶ <http://ecahe.eu/w/index.php/ASHE> - Agency for Science and Higher Education

التشاور مع المؤسسات نفسها ونتيجة لذلك قد وقعت هيئة ضمان الجودة السويدية الجديدة (HSV) في ورطة في المنطقة الأوروبية في عام 2012 لافتقارها إلى الاستقلال عن الحكومة. وبالإضافة إلى ذلك، خصت الشبكة الأوروبية لضمان الجودة هذه الهيئة السويدية الجديدة (HSV) بعدم الالتزام بالمعايير الأوروبية والمبادئ التوجيهية فيما يتعلق بنزاهة تقييمها لآليات ضمان الجودة الداخلية (مايكلييوس، 2012) و الحكومة تخطط الآن للسماح (HSV) بالعمل باستقلالية أكثر والثقة مرة أخرى في الاعتماد المؤسسي.

في فرنسا يقوم المجلس الأعلى الجديد لتقييم البحوث والتعليم العالي (HCERES) بدلا من هيئة تقييم البحوث والتعليم العالي (AERES) التي تم إنشاؤها في عام 2006 ومتوائما مع إصلاح الحوكمة عام 2007 ويهدف هذا التغيير إلى زيادة استقلالية الجامعات الفرنسية كما ان (HCERES) تؤدي فقط التقييم والاعتماد بناءا علي طلب من الجامعات (باين، 2013).

استخدام آليات التمويل لأغراض ضمان الجودة

ومن الجدير بالذكر أيضا أن بعض الحكومات قد تعدت بشكل غير مباشر على مسؤوليات هيئات ضمان الجودة من خلال التغييرات في آليات التمويل المستخدمة في تخصيص الموارد العامة بين مؤسسات التعليم العالي فعلى سبيل المثال، في هولندا صيغة التمويل هي المكافآت التي تعطي للخريجين بناء علي عدد الذين قاموا بإنهاء دراستهم في الوقت المحدد وبالمثل في مقاطعة كيبيك الكندية وقد قامت الحكومات المتعاقبة بالضغط علي الجامعات لتصبح أكثر كفاءة من خلال المؤشرات الكمية لمعدلات اتمام الدراسة (سالمي وهوبتمان، 2006).

وفي الولايات المتحدة قد ازداد عدد الولايات التي تعتمد على نهج التمويل القائم على الأداء منذ عام 2010 من سبعة إلى 33 (الكلية الإنتاجية، 2012) والهدف الرئيسي من هذه المبادرات هو مكافأة مؤسسات التعليم العالي التي تضع محاولات متعمدة لرفع نسبة الطلاب الذين أتموا برامج عالية الجودة.

وبالمثل، فان عقود الأداء في النمسا وتشيلي وفرنسا واسبانيا تسمح للجامعات الحصول على تمويل إضافي في مقابل الالتزام بتحقيق عدد من الأهداف الوطنية بما في ذلك تحسين الجودة قياسا علي أهداف محددة متفق عليها بين الوزارة المعنية بالتعليم والمؤسسات التعليمية.

رفع القيود

على النقيض من تلك البلدان التي شددت فيها الحكومة هياكل وانظمة وإجراءات ضمان الجودة هناك بعض الحالات التي اختارت فيها السلطات الوطنية الدور الرقابي بدلا من الاسترخاء في هيئات ضمان الجودة (أستراليا) او تقوم بتخفيف المسؤوليات الحصرية لهيئات ضمان الجودة العامة وذلك لتنفيذ التقييم و/ أو وظائف الاعتماد (انجلترا) اما في أستراليا كان تعريف دور ومسؤوليات هيئة ضمان الجودة (TEQSA) في حالة تغير مستمر فقد تم تأسيسها في عام 2008 بناء على توصية من استعراض (برادلي) للتعليم العالي والتي دعت إلى تنظيم وطني قوي مع القدرة على تسجيل وإغلاق الجامعات وقد تولت (TEQSA) واجبات الهيئة السابقة (AUQA) مع ولاية ممتدة و قد جمعت بين وظائف هيئات ضمان الجودة على مستوى الدولة وهيئة ضمان الجودة الوطنية ولكن في عام 2013 قررت الحكومة التراجع وتجريد (TEQSA) من مسؤولياتها كاملة وقطع ميزانيتها للنصف وذلك للتنظيم وضمان الجودة (هاير، 2014) ومع هذا التغيير كان غرض الحكومة هو تخفيف العبء التنظيمي على مؤسسات التعليم العالي مرتكزة علي "الخطورة والضرورة والتناسب" كمبديء للعمل⁷.

في انجلترا كان الاعلان المفاجئ من قبل تمويل مجلس التعليم العالي (HEFCE) ففي أكتوبر 2014 كشفت نية الحكومة لفتح الباب أمام الشركات الخاصة والجمعيات الخيرية والهيئات الحكومية لتولي المسؤوليات الحالية لهيئة ضمان الجودة QAA (جروف، 2014) وكان السبب الرئيسي وراء هذا التحول المقترح هو التصور الذي واجه مع التغيير السريع في عالم التعليم العالي وكانت هيئة ضمان الجودة غير قادرة على التعامل مع احتياجات المراجعات المتكررة والتي كانت متساهلة للغاية وكانت عملية المراجعات قد اصبحت رسمية اكثر من فلعلية وهنا ظهر تساؤل عن كيفية تعريف عمل النظام الجديد وتنظيمه.

كما تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن توجيه الخدمات للاتحاد الأوروبي عام 2006 والذي يضمن حرية مؤسسات التعليم العالي العامة والخاصة في أي دولة أوروبية لإنشاء فروع جامعي أوحق امتياز للمؤسسة في أي بلد آخر من الاتحاد يعتمد على استقلال هيئات ضمان الجودة الوطنية وفقا لتوجيه الخدمات فاولي المسؤوليات في ضمان الجودة لا تعتمد علي هيئات ضمان الجودة للبلاد المستقبلية بل تعتمد ايضا علي البلد المؤسس عبر الحدود.

7 <https://www.education.gov.au/teqsa-advisory-council-terms-reference>

شهدت تاويان مؤخرا نسخة أخف تحررا حيث قررت وزارة التعليم في عام 2012 منح الجامعات الموثوق بها وضع "الاعتماد الذاتي" القانوني و هذه الخطوة كان من المفترض أن تستجيب لرغبة المزيد من الحوكمة الذاتي المؤسسي ونية الوزارة للمساعدة في تعزيز أنظمة ضمان الجودة الداخلية ومن المتوقع أن الاعتماد الذاتي للجامعات سوف يكون لديه القدرة لتقييم نقاط القوة الخاصة به ومجالات التحسين وتطوير معايير المراجعة الخاصة به. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها ستمنح السلطة لتنظيم التقييم الخارجي دون مراجعة مسبقة من قبل هيئة ضمان الجودة التايوانية (HEEACT).

ضمان الجودة والابتكار

أحد التحديات التي تواجه نظم ضمان الجودة والاعتماد هو إيجاد التوازن الصحيح بين تطبيق المعايير بطريقة موثوقة ومتسقة والسماح بمساحة كافية للابتكارات في تصميم المناهج والأساليب التربوية و مؤخرا كان هناك ثلاثة تطورات، في الهند وبيرو والمملكة العربية السعودية توضح التوتر بين ضمان الجودة والابتكار والتي يمكن ان تخلقه اللوائح الحكومية الصارمة.

في السنوات القليلة الماضية في الهند ادخلت عددا من المؤسسات التعليمية درجة البكالوريوس بدراسة لمدة أربع سنوات والابتعاد عن برامج الثلاث سنوات البريطانية التقليدية (ناريان وشارمان، 2014) ومن بين أولئك الذين قاموا بالتغيير هي جامعة دلهي و العديد من المعاهد الهندية للتكنولوجيا (IITs) والمعهد الهندي للعلوم وعدد قليل من الجامعات الخاصة والأساس المنطقي وراء هذا التغيير هو محاذاة شهاداتهم لتتقارب مع شهادات الولايات المتحدة وتفتح خيار تقديم درجة مزدوجة مع الجامعات الأمريكية وإعطاء الطلاب الفرصة لاكتساب مهارات البحث خلال دراستهم الجامعية.

ومع ذلك فان الهيئة التنظيمية الرئيسية في الهند ومجلس المنح الجامعية (UGC) لم يتعرفوا علي هذا التغيير باعتباره خطوة مرغوب فيها و بدلا من ذلك فإنه في عام 2014 صدرت تعليمات إلى جميع المؤسسات التي طبقت نظام الاربع سنوات لتغيير اتجاهها والتمسك بنظام الثلاث سنوات القياسي وقد حاولت المؤسسات المعنية ان تحارب هذا من خلال القضاء أو عن طريق وساطة وزير الموارد البشرية للتدخل في صالحهم بحجة أن نظام الاربع سنوات كان متم اشيا مع الاتجاهات الدولية.

وقد قال فيشويشا جوتال أستاذ مساعد في معهد العلوم الهندي IISc ان "هذه التحركات قد تنفع الطلاب اللامعين في الهند بعيدا عن اختيار مهنة في مجال العلوم ويمكن أن تهدد الابتكار في التعليم العالي الذي هو في حاجة ماسة إلى إصلاح شامل ويجب تشجيع التجارب لتحسين التعليم وخاصة إذا كانت المعاهد الرائدة في البلاد آخذة بزمام المبادرة ولا يمكننا أن نعرف ما يعمل بشكل أفضل إلا إذا حاولنا اتخاذ مجموعة متنوعة من النهج"

وايضا المعاهد الهندية التكنولوجية (IITs) والتي تحصل على ميزانيتها من الحكومة المركزية مباشرة وليس من مجلس المنح الجامعية بقول أن مجلس المنح الجامعية ليس لديه ولاية قضائية على شؤونها الأكاديمية وانه من المشكوك فيه أن يتراجع مجلس المنح الجامعية عن موقفه.

في بيرو لعدة عقود كان نظام التعليم العالي هو واحد من الانظمة الأقل نظاما في أمريكا اللاتينية حيث ان المجلس الوطني (CONAFU) الذي كان مسؤولا عن الترخيص للجامعات الجديدة يتألف من رؤساء الجامعات الحاليين و السابقين والذين يكون من الصعب عليهم ان يكونوا هادفين ومستقلين عند اخذ قرار ترخيص واعتماد منافسين جدد للقطاع الخاص و للحد من مخاطر تضارب المصالح الكامنة في هذا الصدد وضعت الحكومة قانون التعليم العالي الجديد في عام 2014 الذي يؤسس هيئة تنظيمية اكثر استقلالية و أكثر مهنية (*Superintendencia Nacional de Educación Superior Universitaria - SINEDU*) لتكون مسؤولة عن اعطاء التصريح للمؤسسات الجديدة للعمل لعدد محدد من السنوات.

وفي الوقت نفسه يتضمن القانون عددا من الشروط التقييدية التي تبدو غير متزامنة مع التطورات الحديثة في مجال التعليم الافتراضي والتعليم عن بعد و على سبيل المثال، يجب على أعضاء مجلس إدارة (*Superintendencia*) ان يحملوا درجة الدكتوراه علي الا تكون عن طريق الانترنت وبالمثل لا يمكن للذين حصلوا علي درجة الدكتوراه عن طريق الانترنت ان يكونوا من المؤهلين ليصبحوا في منصب رئيس لإحدى الجامعات الحكومية أو الخاصة ولا عميد كلية أو حتى أستاذ جامعي و القانون هنا يمضي لحظر اي درجة جامعية لا تدرس علي الأقل من 50% من الوقت في الجامعة وكذلك برامج التعليم المستمر التي تدرس في اقل من خمس سنوات، أي ما يعادل درجة البكالوريوس العادية بدوام كامل.

قد زعمت العديد من الجامعات الخاصة في بيرو والتي كان لها السبق بنجاح تطوير برامج التعليم المبتكرة الافتراضية و برامج التعليم المستمر أن المصالح السياسية والتجارية أثرت في صياغة القانون و إذا كان هذا صحيحا أم لا فتبقى الحقيقة ان هذه الاحكام ضد التعليم عبر الإنترنت ولا يبدو أنها تركز على المعرفة التقنية القوي و انها تتعارض مع التطور الحالي لاشكال تسليم التعليم العالي وهو ما انعكس في تطوير (MOOCs) و الانتشار السريع للبرامج عبر الانترنت في جميع أنحاء العالم.

وهناك مثال آخر يستحق الذكر وهو أن المملكة العربية السعودية قررت في نفس الوقت الذي قامت فيه الحكومة بجعل الاعتماد إلزاميا وليس اختياريا كما ذكر سابقا أنها لن تعترف بالاعتماد الدولي الذي أجرته بعض البرامج مثل اعتماد (ABET) لبرامج الهندسة وذلك عن طريق إجبار هذه البرامج للخضوع أيضا لعملية الاعتماد الوطنية وبذلك فان الوزارة بتوسل رسالة سلبية إلى الجامعات الأكثر ابتكارا والتي أخذت زمام المبادرة لتقديم أنفسهم لتدقيق مفوضي الاعتماد الدولي.

وبشكل أعم تشكو الجامعات في العديد من البلدان أن إجراءات التقييم / الاعتماد أصبحت بيروقراطية جدا ومرهقة ويوجد خطر في أن تصبح عملية الاعتماد شعائرية و تضيف قيمة صغيرة لنوعية البرامج والممارسات التربوية الحالية بسبب التركيز على الامتثال الرسمي بدلا من التركيز على تعزيز جوانب الجودة وهناك ادلة قولية من بلدان مختلفة مثل الأرجنتين و استراليا وهولندا و المملكة المتحدة تشير الي ان عملية المراجعة اصبحت طويلة ومكلفة لا يتوجم دائما إلى التوجيه الهادف على المجالات التي يمكن تحسينها ويقر التقرير الصادر مؤخرا من قبل هيئة التقييم الأسترالي (TEQSA) بضرورة "الحد من الإجراءات البيروقراطية المفرطة التي تتخفق الجامعات" اخذا بعين الاعتبار التقارير العديدة المطلوبة سنويا من قبل البرلمان والحكومة على المستويين الدولي والفردي (ماسلين، 2013) وفي بداية عام 2008 كان بيتر ويليامز قد لاحظ من وجهة نظره كرئيس للشبكة الأوروبية لضمان الجودة ENQA أن الكثير من هيئات ضمان الجودة أصبحت تركز اهتمامها على العمليات بدلا من التركيز على هدفهم الاصلي برفع الجودة و قد أعرب عن قلقه بشأن ما وصفه بـ "التحجر" لضمان الجودة (ويليامز، 2008).

و يلخص الجدول رقم (2) ما يمكن اعتباره كأبرز التغييرات في العلاقة بين أجهزة الدولة وضمان الجودة و / أو مؤسسات التعليم العالي.

الجدول 2 - تصنيف لتدخلات الحكومة في السنوات الأخيرة

اشكال التدخل الحكومي	امثلة من البلاد
إنشاء إدارة ضمان الجودة داخل وزارة أو هيئة حكومية تنظيمي	بوتاني (2011)، جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية (2008) ونيبال (2007) وفيتنام (2004)
إنشاء هيئة مستقلة لضمان الجودة	الإكوادور (2011)، اليونان (2005)
الاندماج المختلف لهيئات ضمان الجودة	استراليا (2008)، النمسا (2014)، ايرلندا (2011)
المعايير/ المتطلبات الاكثر صرامة لضمان الجودة	شيلي (تحت المراجعة)، هولندا (2011)، وتركيا (2014)
جعل الاعتماد إلزاميا بدلا من كونه اختياريًا	المملكة العربية السعودية (2013)
غلق برامج الجامعات ذوي الجودة المنخفضة	كولومبيا (2014)، الإكوادور (2012)، رومانيا (2012)
تسمية وفضح / قطع الدعم الحكومي	كوريا الجنوبية (2011)
البيروقراطية المفرطة	الأرجنتين و استراليا وانجلترا وهولندا
استخدام آليات التمويل للتأثير على الجودة	النمسا وتشيلي وفرنسا وكيبك والعديد من دول الولايات المتحدة
وضع عائقا أمام الممارسات المبتكرة	الهند (2014) وبيرو (2014)
رفع القيود	استراليا (2013)، انجلترا (2014)

المصدر: وضع من قبل المؤلف

أشكال جديدة من المساءلة في التعليم العالي

قال ديريك بوك عام 1990 انه " لم يتم كتابة أي كتاب جيد بالأمر وكذلك لا يمكن ان يكون هناك تعليم جيد يحدث تحت الإكراه ومع ذلك فإن الحقيقة الباقية والتي تركت كاملة لانظمتهم واطرافهم الأكاديمية ليست أقل عرضة من المنظمات المهنية الأخرى لتنزلق دون وعي إلى عادة الرضا عن النفس و إلى النظرة الداخلية لمعايير الجودة وشرائع خدمة المصالح الذاتية للسلوك و لمواجهة هذه الميول، سيكون هناك دائما حاجة لإشراك العالم الخارجي بحيوية والنقاش المستمر حول المسؤوليات الاجتماعية للجامعة."

وقد ظهرت وسائل جديدة للمساءلة أو قد تمت مناقشتها في السنوات الأخيرة والتي يمكن أن تؤثر على عمل هيئات ضمان الجودة الوطنية أو تكمل تجميع المعلومات المتاحة لقياس الأداء وتشغيل مؤسسات التعليم العالي.

ومن الطرق التي هي ذات أهمية خاصة في هذا السياق الاتي:

- استطلاعات راي عن مشاركة الطلاب
- تقييم نتائج تعلم الطلاب
- مرصد سوق العمل
- الترتيب
- المقارنة المعيارية

استطلاعات راي عن مشاركة الطلاب

اقتداء ببلولايات المتحدة حيث وقع أول استطلاع راي واسع النطاق لمشاركة الطلاب (NSSE) في عام 2000 فقد قامت عددا من البلدان بتطوير ونظيق نسختهم الخاصة من الاستطلاع للتأكد كيف يشعر الطلاب حول جودة التعليم والتعلم في مؤسساتهم واليوم يتم تطبيق الاستطلاعات حول مشاركة الطلاب بانتظام في أستراليا وكندا وألمانيا وايرلندا وهولندا والمملكة المتحدة و في السنوات الأخيرة قد اتخذت الاستطلاعات التجريبية في بلدان مختلفة مثل الصين وجنوب أفريقيا.

استمرارا للحركة التي بدأت في عقد 1960مع تقييمات الطلاب عن معلمهم فان استطلاعات مشاركة الطلاب لا تشمل فقط مؤشرات موضوعية مثل مستوى رضا الطلاب

بل أيضا محاولة لقياس جوانب أكثر موضوعية متعلقة بدرجة المشاركة النشطة من الطلاب في أنشطة التعلم التفاعلي والتعاوني (راميسدين وكاليندير، 2014) وفي البلدان التي تتم فيها عمليات استطلاع الراي علي مشاركة الطلاب بانتظام فان خريجي المدارس الثانوية يكونوا مؤهلين بشكل أفضل لاختيار الكليات أو الجامعات التي يري غبون التعلم فيها وكذلك المؤسسات التي تشارك طوعا في استطلاعات مشاركة الطلاب يمكنها ان تستخدم النتائج لأغراض تحسين الجودة.

تواجه استطلاعات مشاركة الطلاب تحديين (شيريكوف وكليمينيك، 2014) أولا: بعض المراقبين شككوا في صحتها ومصداقيتها فيما يتعلق بقدرة الطلاب على الحكم عندما طلب منهم تقديم تقرير عن مكاسب التعلم وأيضا فيما يتعلق باختيار العوامل الرئيسية التي من المفترض أن تقوم بتحديد تعلم الطلاب على افتراض معايير الممارسة المؤسسية وسلوك الطلاب (بورتز وآخرون، 2011) و ثانيا، ليس كل أصحاب المصلحة على استعداد لهذا النوع من الشفافية والتي تعنيه هذه الاستطلاعات وعلى سبيل المثال، العديد من جامعات الولايات المتحدة، بما في ذلك الجامعات من الدرجة الاولى لا تزال ترفض الإفصاح عن نتائج الاستطلاعات الخاصة بهم (سالمي، 2007).

تقييم نتائج تعلم الطلاب

خلافًا لمستويات التعليم قبل الجامعي – في المدارس الابتدائية والثانوية - عالم التعليم العالي ليس لديه بثويخ طويل من قياس نتائج التعلم ومع ذلك ظهرت مبادرات واعدة في السنوات الأخيرة ففي الولايات المتحدة كان عدد متزايد من المؤسسات يقومون باستخدام احد أدوات التقييم الثلاثة في محاولة لقياس القيمة المضافة على المستوى الجامعي:

أ للتقييم الجماعي والكفاءة الأكاديمية (CAAP)

ب للاتقان الشخصي (EPP)

ت تقييم التعلم الجماعي (CLA)

وقد تم استخدام أدوات مماثلة في البلدان الصناعية الأخرى مثل أستراليا (تقييم مهارات الدراسات العليا).

كان عدد قليل من بلدان أمريكا اللاتينية- علي سبيل المثال البرازيل وكولومبيا- أيضا رواد في محاولة قياس اكتساب المعرفة والجدارات لطلاب المرحلة الجامعية ففي البرازيل على سبيل المثال، عندما قدم الراحل باولو ريناتو ثم الوزير الفيدرالي للتعليم في عام 1996

اختبار (Provão) الذي هو بمثابة اختبار اختياري يهدف إلى مقارنة أداء البرامج المماثلة في جميع الجامعات وكان من هذا القبيل أول نظام تقييم وطني في العالم ويتكون ال Provão من اختبار نهائي لطلاب المرحلة الجامعية و الذي لم يجتسب درجاته علي تخريج الطلاب أنفسهم ولكن عمل على تقييم نتائج البرنامج والمؤسسة وقد تم استبدال اختبار Provão في عام 2004 بلختبار جديد (ENADE) ويطلق كل ثلاث سنوات علي عينة من الطلاب والذي يدرس درجات اختبار الطلاب في العام الاول والعام الاخير الجامعي في محاولة لقياس القيمة المضافة لبرامج البكالوريوس (سالمي وسارويان، 2007) وبالمثل، فإن معهد التقييم الكولومبي قد نفذ اختبارين (SABER-11 و SABER-PRO) منذ عام 2009 التي تقيس قدرات الطلاب في بداية ونهاية دراستهم الجامعية.

في بعض الحالات قد اخذ في الاعتبار صناع السياسات فرصة استخدام نتائج تعلم الطلاب لأغراض ضمان الجودة ولكن اخذت هذه المقترحات بحذر من قبل مجتمع التعليم العالي، كما يتضح من الجدل الذي أثاره تقرير عام 2006 لمجلس سبيلينغز حول مستقبل التعليم العالي في الولايات المتحدة وأوصى التقرير بقياس نتائج التعلم لاستكمال نظام الاعتماد القائم.

وقد صرحت (NACIQI) عام 2007 انه " . . . بموجب القانون، تعلم الطلاب هو جزء أساسي من الاعتماد و للأسف الطلاب هم في كثير من الأحيان الأقل اطلاعا علي ذلك وآخر من أخذوا ذلك بعين الاعتبار و يبقى الاعتماد واحدا من البرامج الأقل اعلامية والأقل شفافية في التعليم العالي حتى بالمقارنة مع نظام المساعدة المالية المربك والنظام البيزنطي "

وقد استقبلت مبادرة قياس نتائج تعلم الطلاب الدولية بقليل من الحماس ففي عام 2012 أجرت منظمة التعاون والتنمية تجربة رائدة لقياس تحقيق الكفاءات العامة واكتساب المهارات المهنية في مجالات الاقتصاد والهندسة في سياق مشروع AHELO (تقييم نتائج التعلم) حتى على الرغم من انه هناك سبعة عشر بلدا شاركت في دراسة الجدوى والتجربة الرائدة فان مستقبل المشروع قدم علي انه بديل للتصنيفات العالمية ولا تزال هذه التجربة غير مؤكدة (OECD، 2013).

وقد ظهر مؤخرا شركات خاصة متخصصة في اختبار استعداد الشباب الخريجين للعمل وهذا يعتبر تطورا جديدا فيما يتعلق بتقييم نتائج تعلم الطلاب فعلى سبيل المثال، في الهند

هناك العديد من الشركات الكبيرة المتعددة الجنسيات تقوم بعمل هذه الاختبارات المهنية واصبحت هذه الاختبارات الزامية لكل مهتم في التقدم بطلب للحصول علي وظيفة.

وقد صرح فاين عام 2014 انه "قد اتخذ أكثر من 1.5 مليون شخص في الهند اختبارا يسمى **AMCAT** (اختبارالعقول الطامحة والمهارات التكيفية) و يقيس هذا التقييم التكيف في اللغة الإنجليزية، والقدرة الكمية والمنطق. ... ويشمل أيضا مجموعة متنوعة من الاختبارات الظرفية والتي تفحص أنواع الشخصية والمهارات الناعمة لئرى كيف يمكن أن تنطبق في مجالات محددة"

مرصد سوق العمل

وثمة تطور آخر جدير بالذكر وهو إنشاء مرصد سوق العمل (LMOS) في عدد متزايد من البلدان النامية والانتقالية اقتداءا بللعديد من دول منظمة التعاون الاقتصادي OECD التي لها مرصد لسوق العمل سواء على المستوى الاعلي من المستوى الوطني (الاتحاد الأوروبي مرصد التوظيف) و على المستوى الوطني (على سبيل المثال مكتب إحصاءات العمل في الولايات المتحدة و مرصد المالوريا القائم على الجامعات في إيطاليا) وعلي المستوى تحت الوطني (على سبيل المثال التعلم ومهارات المرصد في ويلز و اوريف في فرنسا ونظام معلومات توظيف التعليم في ولاية فلوريدا) وايضا من الجدير بالذكر في هذا السياق الأمثلة من بلغاريا وتشيلي وكولومبيا .

منذ عام 2012 كانت الحكومة البلغارية قد نشرت بيانات مفصلة عن نتائج سوق العمل لخريجي الجامعات باستخدام بيانات من قلم طلاب التعليم العالي والإحصاءات الصادرة عن الادارة الوطني للضمان الاجتماعي وكانت وزارة التعليم قادرة على توفير كم هائل من المعلومات عن أنواع الوظائف ومستويات الأجور للخريجين الذين غادروا الجامعة في السنوات الخمس السابقة وتشير قاعدة البيانات على سبيل المثال، انه إذا وجد الخريج وظيفة، وإذا كان الوظيفة تتوافق مع مجال ومستوى الدراسة، فلذا لو كان الخريج لديه وظيفة دائمة أو مؤقتة فما هو نوع صاحب العمل الذي او التي يعمل لحسابه؟ و ما هو مستوى الراتب القائم على أساس اشتراكات الضمان الاجتماعي؟

بدعم من وزارة التعليم بتشيلي وبالإشتراك مع كلية الحكومة الخاصة لجامعة اولفو ابانيز وجامعة تشيلي قسم الهندسة الصناعية يهدف مرصد عمل الفوتورو لابورال لتجهيز الشباب و الطلاب بادوات التوجه الأكاديمية ويوفرالمعلومات عن الوضع المهني للخريجين لمئات الوظائف المهنية والتقنية والتي تمثل 75 في المئة من خريجي الكليات التقني

والمهنيّ والمعلومات المتاحة للجمهور تتضمن بيانات تفصيلية عن الرواتب وفرص العمل وتعرض هذه البوابة الالكترونية لكل برنامج من كل مؤسسة للتعليم العالي معلومات مفصلة حول معدلات التسرب ومتوسط زمن الحصول علي درجة جامعية ومتوسط الدخل للخريجين بعد أربع سنوات من التخرج ورسوم التعليم الحالي للحصول على البرنامج واعتماده ولم تكن بيانات العمالة والأرباح بيانات ذاتية ولكن تم جمعها من قاعدة بيانات السلطة الوطنية للعائدات الضريبية وتتماشي الأرباح مع قواعد البيانات للخريجين التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي ويتم الحفاظ على خصوصية المعلومات مثل الخدمات الضريبية حيث يتم تزويدهم فقط بمتوسط قيمة كل برنامج في كل مؤسسة وهناك علي الأقل 25شخصا في كل برنامج /مؤسسة حيث تكون بيانات الأرباح متاحة.

في عام 2005 قد أطلقت وادارت وزارة التعليم في كولومبيا موقع (مرصد سوق العمل للتعليم) وكان يجمع ويقدم معلومات عن العرض والطلب للخريجين وقد اتاح الموقع للطلاب والأسر و مؤسسات التعليم العالي والباحثين والقطاع الإنتاجي احصائيات علي المستوى الأكاديمي لخريجي المعاهد الفنية والجامعات والرواتب التي يحصلون عليها ومتوسط الوقت من أجل العثور على أول وظيفة فضلا عن المدن التي يعملون فيها ويعمل الموقع كأداة للطلاب الذين في محاولة لاختيار مهنة كما انه ايضا مفيد لمؤسسات التعليم العالي العازمة علي تجديد وتعديل البرامج التي تقدم وفقا لاحتياجات سوق العمل ويوفر موقع جرادوداس كولومبيا روابط لعروض العمل في كولومبيا وفي بلدان اخري بالاضافة الي تقديم المشورة و النصائح حول كيفية كتابة وتقديم سيرة ذاتية جيدة ويستطيع الزوار أن يبحثوا في نتائج استطلاعات رأي الدراسات العليا واصحاب العمل، فضلا عن دراسات عن تخصصات محددة و قطاعات اقتصادية.

تظهر هذه المبادرات الثلاث امثلة ذات صلة بمرصد سوق العمل والتي تهدف الي توفير فهم افضل و هذه المباراة بين التطلعات المهنية للأفراد والتعليم العالي والاتجاهات المهنية علي هذا النحو ستساعدهم علي معالجة واحدة من التحديات الرئيسية التي تواجه التعليم العالي وارتباطها بالافراد والمجتمعات.

الترتيب

قد قال سالمى وسارويان عام 2007 ان "قوة الرأي العام بات أكثر وضوحا الان مما كان عليه في ظل تنامي نفوذ الترتيب العالمي ففي البداية كان مقتصر على الولايات المتحدة

وفي السنوات الأخيرة قد تضاعف توتيب الجامعات وجداول الدرجات وهذا هو الموجود اليوم في أكثر من 35 بلدا صناعية ونامية".

قد صرحت جريدة الولايات المتحدة [تقرير العالم] ان الترتيب قد اصبح امر واقع في نظام المساءلة للتعليم العالي وتقييم الكليات والجامعات على نطاق مشترك وخلق حوافز قوية للمؤسسات حتى تفعل شيء يرفع من ترتيبها. (كيفن كاري، 2006)

مع الاعتراف الكامل بالحدود المنهجية للترتيب فلا يمكن انكار ان الترتيب كثيرا ما لعب دور تربوي مفيد بجعل المعلومات ذات الصلة بنظام الجودة متاحة للجمهور وخاصة في البلدان التي تفتقر الي نظام رسمي لضمان الجودة ففي بولندا على سبيل المثال، في بدايات عقد 1990 عندما بدأ الانتقال إلى سوق الاقتصاد وكان هناك تعطش للحصول على معلومات عن جودة انتشار مؤسسات التعليم ال خاصة بسرعة وكان طلب الحصول على معلومات هو الذي دفع صاحب مجلة (Perspektivy) لبدء أول ترتيب لجامعات في البلاد وبالمثل، في اليابان تم نشر الترتيب السنوي لسنوات عديدة من قبل اساهي شيمبون والذي كان مخلصا لعمل ضمان الجودة الأساسي وذلك في غياب وجود أي هيئة تقييم أو اعتماد وفي فرنسا بعد نشر طبعة عام 2008 من ترتيب شنغهاي فقد اشتكى الامين العام لاتحاد المعلمين الوطني (SNESUP) من انه ليس من العدل مقارنة اداء الجامعات لسباق في دورة الالعاب الاولمبية، ومع ذلك أعلن وزير التعليم العالي الفرنسي بعد ايام قليلة من نشر الترتيب العالمي عام 2008 "ان قوائم الفائزين قد لا تكون مثالية، ولكنها موجودة. انها تظهر الحاجة الملحة لاصلاح الجامعة الفرنسية" (فلوكه، 2008).

بعض الترتيبات تشمل معلومات عن استطلاعات مشاركة الطلاب و/او مرصد سوق العمل كمؤشرات رئيسية، ففي تشيلي على سبيل المثال كانت المجلة الأسبوعية الرئيسية في البلاد (QuePasa؟) تستخدم نتائج مرصد سوق عمل الفوتورو لابورال لترتيب الجامعات والبرامج سنويا على أساس نتائج سوق العمل من خريجها وبالمثل في بلغاريا قد طورت وزارة التعليم نظام الترتيب والذي يشتمل على نتائج سوق العمل من خريجي الجامعة⁸

[8http://rsvu.mon.bg/rsvu3/?locale=en](http://rsvu.mon.bg/rsvu3/?locale=en)

قد اثار انتشار الترتيب ردود فعل حادة بدءا من الخلافات حول مبدأ الترتيب العالمي الي انتقاد المنهجية المستخدمة في إنتاجها والمقاطعة والضغط السياسي وحتى الإجراءات القضائية لوقف نشرها.

قد قال سالمي وسارويان (ص.80،2007) " لم تمر زيادة درجات الجداول و اختبارات مختلف الجهات المعنية مرور الكرام فردود الفعل التي اثيرت لم تكن حميدة وكان هذا الترتيب غالبا ما يستبعد من العديد من النقاد لانها اختبارات زائفة لاصلة لها بالموضوع مع احتوائها علي عيوب معلوماتية و منهجية وقد تمت م قاطعتهم من قبل بعض الجامعات ال غاضبة من نتائجها وقد تم استخدام هذا الترتيب من قبل المعارضين السياسيين لوسيلة مريحة لانتقاد الحكومات".

وعلى الرغم من وجود عدة محاولات لمقاطعة جريدة الولايات المتحدة وورلد ريبورت وترتيب ماكين في الولايات المتحدة وكندا على التوالي إلا أنها تظل تحظى بشعبية كبيرة بين الطلاب وأولياء الأمور في محاولة لمعرفة كيفية الاختيار بين الجامعات والكليات والبرامج الدراسية.

المقارنة المعيارية

المقارنة المعيارية هي عملية مقارنة أداء برامج جامعية معينة أو مؤسسات التعليم العالي بأكملها بللبرامج أو المؤسسات المماثلة وقد تم اقتراحها كبديل أكثر جدوى عن نظام الترتيب (سالمي، 2013).

ان المقارنة المعيارية تتيح للمستخدمين مقارنة عدة برامج / مؤسسات ضد مجموعة من مؤشرات اداء بدون الاعتماد على الترتيب لتمييز الأفضل بين المؤسسات المماثلة على عكس الترتيب العالمي والذي يهيل إلى "سباق إلى الأعلى" اما المقارنة المعيارية يمكن أن توفر طريقة اخف تقعيما في الأداء.

المركز الألماني للتعليم العالي (CHE) يقدم واحدة من الأمثلة الأكثر شمولا للمقارنة المعيارية على الرغم من أن الناس غالبا ما تشير خطأ إلى المعلومات المتاحة على الموقع الإلكتروني CHE علي انه الترتيب الألماني وقد طبقت هيئة CHE عدد كبير من مؤشرات المدخلات والعمليات والنتائج المتاحة متضمنة نتائج الطلاب و استطلاعات عن رضا اصحاب العمل موزعا في ثلاث نطاقات واسعة من الجامعات: الاعلى 25 في المئة

والمتوسطة 50 في المئة والادني 25 في المئة و يمكن للمستخدمين اختيار اي من الجامعات والمؤشرات التي يريغون في جمعها لإجراء بحث أكثر دقة.

وقد وصل مشهد عناصر المقارنة المعيارية أيضا في السنوات الأخيرة الي التعليم العالي في الولايات المتحدة ففي سبتمبر 2007 أعلنت الجمعية الأمريكية لكليات وجامعات الولايات (AASCU) والجمعية الوطنية لجامعات الولايات و كليات منح الأراضي (NASULGC) أنهم مستعدون للبدء في نشر مؤشرات الأداء الرئيسية من خلال نظام نظوعي لبرنامج المساءلة وكان هذا البرنامج هو رد فعل لتوصيات - وتهديد متصور- لتقرير لجنة سبلينجز المذكورة سابقا و طبقا للخطة الصادرة عن الجمعيتين فإن كل جامعة مشاركة يمكنها استخدام نموذج مشترك - يسمي واجهة الكلية لإعلان بيانات أساسية عن التكاليف والنقل ومعدلات التخرج ورضا الطلاب. وسيتضمن البرنامج أيضا تقييما لتعلم الطالب من أحد الاختبارات الموجودة و من بين مقدمي هذا الاقتراح كان رؤساء الجامعات نفسها والذين كانوا قد قرروا مقاطعة الترتيب لجريدة الولايات المتحدة والتقرير العالمي (فيشر، 2007).

في عام 2013 دعا الرئيس أوباما في خطاب الاتحاد لإجراء تغييرات في المساءلة و التي تشمل تطوير المقارنات المعيارية و القدرة على تحمل التكاليف و مخرجات الطلاب واستخدامها كمعيار لتلقي المساعدات المالية الفدرالية للطلبة و في بدايات عام 2014 تم إدخال مجلس الشيوخ قانون الابتكار وتحمل تكاليف الدراسة في الكليات و توقع مشروع القانون إنشاء مجلس مستقل للطلاب والأكاديميين وأصحاب المصلحة لتطوير معايير الحد الأدنى للمساءلة وذلك لجعل الدراسة في الكليات أكثر يسرا وأكثر سهولة للطلاب ذوي الدخل المتوسط والدخل المنخفض وإضافة المزيد من قيمة التعلم ورغم أن الموقع الإلكتروني المقترح للمساءلة قد لاقى الكثير من المعارضة من جهات عديدة الا انه يبدو أن إدارة أوباما تتحرك قدما في المشروع.

الخلاصة

قد قال شيرلي مولين رئيس كلية هوتون عام 2014 انه "قد يكون التعليم العالي في عام 2014 قد حصل على ما يستحق جراه كونه قانون في حد ذاته لفترة طويلة جدا و حان الوقت لتجاوز الدفاع عن الامتيازات والمصالح الذاتية إلى المشاركة البناءة مع أسئلة الجمهور قبل ان نكسر الفرصة"

كما قالت NCAHE عام 2005 انه "يجب أن يكون المبدأ المنظم للمساءلة هو الفخر، وليس الخوف".

وقد كشفت مراجعة الاتجاهات الحديثة فيما يتعلق بتطوير ضمان الجودة من منظور دولي عدة جوانب هامة ففي حين أن إنشاء هيكل لضمان الجودة الوطنية قد أصبحت حركة عالمية فان عدد قليل من البلدان قد تركت دون نظام ضمان جودة مناسب كل عام و كان من الصعب تمييز أي اتجاه عام موحد من حيث العلاقة المتطورة بين مؤسسات الدولة وضمان الجودة و قد اظهر تحليل امثلة البلاد في جميع جوانب المقالة صورة مختلطة في بعض الدول التي تشدد علي الدور الرقابي للدولة فقد وجد خطر المساس باستقلال هيئة ضمان الجودة الوطنية اما في البعض الآخر والذي يتجه لمنح مزيد من الحكم الذاتي لهيئة ضمان الجودة و / أو مؤسسات التعليم العالي الخاصة بهم فوجد انهم يقومون بإجراء تغييرات هيكلية كبيرة بهدف تحسين فعالية نظام ضمان الجودة الخاصة بهم.

في الوقت نفسه، ظهرت آليات جديدة للمساءلة في السنوات الأخيرة استكمالاً للدور التقليدي للتقييم / الاعتماد لهيئات ضمان الجودة و كانت مشاركة الطلاب في استطلاعات الرأي و تقييم نتائج التعلم ومراسد سوق العمل و الترتيب ومؤشرات الأداء المستخدمة في عمليات المقارنة المعيارية يمكن جميعها أن توفر معلومات مضافة ومفيدة لأغراض ضمان الجودة كما توفر تعدد آليات المساءلة للطلاب وأصحاب العمل والحكومة والمجتمع ككل بيانات أكثر وفرة وأكثر شفافية حول تشغيل نتائج مؤسسات التعليم العالي وهذا يعطي أيضا فرصة لهيئات ضمان الجودة في تبني نهج أكثر شمولاً في تنفيذ مهمة تعزيز جودتها.

وفي ضوء التحليل الذي أجري في هذا التقرير فانه يمكن اقتراح ثلاثة مبادئ للمساءلة الجيدة، أولاً: العلاقة بين الدولة وهيئات ضمان الجودة يجب أن تعكس توازن صحي بين المساءلة والاستقلال مع قواعد ارتباط واضحة محددة ومتفق عليها من كلا العنصرين وفي حين أن الدولة والمجتمع ككل لدي مصلحة مشروعة في ضمان جودة التعليم العالي وخاصة في البلدان التي تضاعف فيها وجود ممولون من الجهات الخاصة و / أو عبر الحدود فيجب على هيئات ضمان الجودة ان تتمتع بالحكم الذاتي الكافي لتحمل مسؤولياتهم بطريقة فعالة ويجب تجنب التجاوزات من كلا الجانبين ويجب على الحكومات أن لا تسمح للسياسة وانعدام الثقة لتغيير علاقتها مع هيئات ضمان الجودة وأن لا يكونوا متساهلين جدا في هذا الامر تجاه المؤسسات ذات المعايير الأدنى - أو صارمين جدا تجاه المؤسسات المبتكرة.

ثانياً، من أجل إحداث تغيير ملموس يجب علي ضمان الجودة ألا تركز أساساً على طريقة عمل مؤسسات التعليم العالي ولكن على النتائج التعليمية التي يتم تحقيقها بالفعل و استخدام التمييز الذي اقترحه (ستين، 2005) وهو ما يسمى بالمساءلة الإجرائية و التي تهتم في المقام الأول بللقواعد والإجراءات ه و أقل أهمية من المساءلة الموضوعية، والتي تركز على جوهر البحث والتدريس والتعلم في مؤسسات التعليم العالي وقد يكون من الأسهل مراقبة النوع الأول من المساءلة ولكن من دون شك يجب التركيز على النوع الثاني وهو الأكثر أهمية على الرغم من تعقيده والصعوبات التي يمثمل عليها في قياس اكتساب الجدارات ونتائج تعلم الطلبة والقيمة المضافة.

وأخيراً، فإن الآليات الأكثر فعالية للمساءلة هي تلك التي يتم الاتفاق عليها بين هيئات ضمان الجودة ومؤسسات التعليم العالي وهو اتفاق يضمن شعور أكبر بالمسؤولية عن عملية التقييم والنتائج والملكية الكاملة لوسائل ضمان الجودة.

المراجع

- Barber, M., Donnelly, K., and S. Rizvi (2013). *An Avalanche is Coming: Higher Education and the Revolution Ahead*. London: IPPR. [http://med.stanford.edu/smili/support/FINAL%20Avalanche%20Paper%20110313%20\(2\).pdf](http://med.stanford.edu/smili/support/FINAL%20Avalanche%20Paper%20110313%20(2).pdf)
- Bok, D. 1990 *Universities and the Future of America*. Durham, NC: Duke University Press Cited in..
- R. C. Richardson, Jr., K. R. Bracco, P. M. Callan, and J. E. Finney, 1998, Higher Education Governance: Balancing Institutional and Market Influences (San Jose, CA: National Center for Public Policy and Higher Education), 13.
- Carrey, K. 2006 *College Rankings Reformed: The Case for a New Order in "Higher Education."* Washington DC: Education Sector..
- CHEA and UNESCO (2009). *Toward Effective Practice: Discouraging Degree Mills in Higher Education*. Washington DC and Paris: CHEA and UNESCO.
- College Productivity (2012). "Tracking Momentum." December 2012, Edition 10.
- EUA (2013). *EUA's Public Funding Observatory* (Spring 2013). http://www.eua.be/Libraries/Governance_Autonomy_Funding/EUA_PFO_report_2013.sflb.ashx
- Fain, P. (2014). "Standardized Tests for the Job Market." *Inside Higher Education*. 14 November 2014. <https://www.insidehighered.com/news/2014/11/14/indian-companys-skills-test-college-graduates>
- Field, K. (2013). "Senators say accreditors are ineffective and beset by conflicts of interest." *The Chronicle of Higher Education*. 13 December 2013.
- Fischer, K. 2008. "Public Colleges Release Plan to Measure their Performance." *Chronicle of Higher Education*. July 13, 2007.
- Floc'h, B. (2008). "Pauvres universités françaises..." *Le Monde*. 6 August 2008.
- Grove, J. (2014). "QAA 'no match' for rapid change in higher education sector." *Times Higher Education*. 9 October 2014.
- Hare, J. (2014). "Costs Shift to Students in Australia." *The Australian*, reproduced in *Inside Higher Education*, 14 May 2014. <https://www.insidehighered.com/news/2014/05/14/new-federal-budget-australia-lets-universities-raise-fees-and-pulls-back-loans>
- Jongsma, A. (2014). "African higher education space another step closer." *University World News*. 26 September 2014. Issue No 336. <http://www.universityworldnews.com/article.php?story=20140925091428577&query=African+higher+education+space+another+step+closer>

تابع المراجع

- Kim, H-S. (2011). "South Korea: Private institutions 'named and shamed'." *University World News*, 11 September 2011 Issue No 188.
<http://www.universityworldnews.com/article.php?story=2011090919153880>
- Klemencic M. and I. Chirikov (2014). "How do we know the effects of higher education on students? On the use of student surveys." Bucharest: Communication at the Second Bologna Researchers Conference. December 2014.
- Maslen, G. (2013). "Red tape strangling universities must be cut – Report." *University World News*. Issue No. 283, 16 August 2013.
- Miller, R. (2013). "Rising tuition and student debt, uncertain job opportunities: engineering education in challenging financial times." Needham: Olin College of Engineering.
- Myklebust, J.P. (2012). "Quality assurance regime fails to meet European standards." *University World News*. 06 May 2012 Issue No 220.
- NACIQI-National Advisory Committee on Institutional Quality and Integrity (2007). "Secretary Spellings Encourages Greater Transparency and Accountability in Higher Education at National Accreditation Meeting." Press release, December 18. Washington, DC: NACIQI.
- Narayan, K., and Y. Sharma (2014). "Battle over four-year degrees hits IITs and privates." *University World News*. 28 August 2014, Issue No. 332.
<http://www.universityworldnews.com/article.php?story=20140828091614324>
- OECD (2013). *Assessment of Higher Education Learning Outcomes AHELO: Feasibility Study Report Volume 3 Further Insights*. Paris: OECD. <http://www.oecd.org/edu/skills-beyond-school/AHELOFSReportVolume3.pdf>
- OECD and the World Bank (2012). *Review of Tertiary Education in Colombia*. Paris and Washington DC: OECD and the World Bank.
- Porter, S.R. (2011) Do college student surveys have any validity?" *Review of Higher Education* 35(1):45–76.
- Pain, E. (2013). "New French Science Law Falls Short of Expectations." *Science*. 22 March 2013. <http://news.sciencemag.org/people-events/2013/03/new-french-science-law-falls-short-expectations>
- Ramsden, P., and C. Callender (2014). "Review of the National Student Survey." London: HEFCE.
- Salmi, J. (2007). "The Growing Accountability Agenda: Progress or Mixed Blessing?" *International Higher Education*. Number 50, Winter 2007.

تابع المراجع

- Salmi, J., and A. Saroyan (2007). "League Tables as Policy Instruments: Uses and Misuses." *Higher Education Management and Policy*. Volume 19, No. 2. OECD, Paris.
- Salmi, J., and A. M. Hauptman (2006). "Innovations in Tertiary Education Financing: A Comparative Evaluation of Allocation Mechanisms." Washington DC, The World Bank. Education Working Paper Series Number 4. September 2006..
- Salmi, J. (2013). "If ranking is the disease, is benchmarking the cure?" In Marope, P.T.M., Wells, P.J. and E. Hazelkorn (eds). *Rankings and Accountability in Higher Education: Uses and Misuses*. Paris: UNESCO, pp. 235-256. <http://unesdoc.unesco.org/images/0022/002207/220789e.pdf>
- Stein, J.G. (2005). "The Unbearable Lightness of Being: Universities as Performers," in Iacobucci and Tuohy, eds. *Taking Public Universities Seriously*. Toronto: University of Toronto Press.
- Tan, E. (2014). "Loan defaulters barred from leaving." *University World News*. 24 October 2014. Issue No. 340.
- UNESCO and OECD (2005). *Guidelines for Quality Provision in Cross-Border Education*. Paris: UNESCO. http://www.unesco.org/education/guidelines_E.indd.pdf
- UNESCO (2009). Final Declaration of the 2009 World Conference. http://www.unesco.org/fileadmin/MULTIMEDIA/HQ/ED/ED/pdf/WCHE_2009/FINAL%20COMMUNIQUE%20WCHE%202009.pdf
- Van Damme, D. (2002). "Trends and Models in International Quality Assurance and Accreditation in Higher Education in Relation to Trade in Education Services." Paper presented at the OECD/US Forum on Trade in Educational Services. Washington, DC. <http://www.oecd.org/education/skills-beyond-school/2088479.pdf>
- Wells, P. (2014). *The DNA of a Converging Diversity: Regional Approaches to Quality Assurance in Higher Education*. Washington, DC: CHEA.
- Williams, P. (2008). "Higher education in Europe: Current developments in quality assurance and accreditation." Presentation at the annual CHEA Conference. Available at http://www.chea.org/pdf/2008_SW_Peter_Williams_Presentation.pdf
- World Bank (2002). *Constructing Knowledge Societies: New Challenges for Tertiary Education*. Washington DC: The World Bank.
- Yamada, G. and J. F. Castro (2013). *Calidad y Acreditación de la Educación Superior: Retos Urgentes para el Perú*. Lima: Universidad del Pacífico and CONEAU.